

# الخلافا في شمال اليمن يمكن أن يشكل فرصة لتحقيق السلام

إحاطة حول الشرق الأوسط رقم 54  
بروكسل، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2017. ترجمة من الإنكليزية

## I. لمحة عامة

إن ظهور خلافا علني بين حزب المؤتمر الشعبي العام بقيادة علي عبد الله صالح والحوثيين (المعروفين أيضاً بأنصار الله) قد يغير مسار الحرب اليمنية الدائرة منذ سنتين ونصف السنة. رغم الاختلافات الأيديولوجية والسياسية الكبيرة بينهما، فإن الطرفين متحالفان ضد التدخل العسكري الذي تقوده السعودية دعماً للحكومة اليمنية برئاسة عبد ربه منصور هادي. غير أن التوترات بين الطرفين تصاعدت إلى أقصى درجاتها في أعقاب مهرجان حاشد أقامه المؤتمر الشعبي العام في صنعاء في 24 آب/أغسطس احتفالاً بالذكرى الخامسة والثلاثين لتأسيس الحزب ولإظهار قوته السياسية. يمكن لهذا الخلافا أن يؤدي إلى توسيع وإطالة أمد الحرب اليمنية التي باتت حرباً إقليمية، ما سيؤدي إلى المزيد من تمزيق البلد وتهديد الأمن الإقليمي – أو يمكن التقاطه كفرصة للدفع قدماً نحو السلام. وهذا سيتطلب من السعودية وداعميها الدوليين، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، العمل على الاستفادة بسرعة من انقسام يشجعونه هم أنفسهم، وذلك بدعم التوصل إلى وقف إطلاق نار فوري والشروع في عملية سياسية شاملة.

بعد فترة من التقدم السريع، خسر تحالف الحوثي/صالح مناطق في الجنوب في تموز/يوليو وأب/أغسطس 2015. ومنذ ذلك الحين، حارب ضد الطرف الخصم إلى أن أوصله إلى طريق مسدود، بينما احتفظ هو بالسيطرة على المرتفعات الشمالية الزيدية (والزيدية نسخة من الإسلام الشيعي)، التي تضم عاصمة البلاد، صنعاء، وأغلبية سكان اليمن. لقد أدى هذا إلى وضع راهن متوتر تستفيد منه عدة أطراف في الصراع، لكنه تسبب بمعاناة هائلة للشعب اليمني وبمزيد من عدم الاستقرار في منطقة لا ينقصها عدم الاستقرار. بالنسبة للسعودية على نحو خاص، فإن القتال أوجد تهديداً أمنياً متنامياً، حيث تطلق قوات الحوثي/صالح الصواريخ إلى عمق الأراضي السعودية وتهدد باستهداف حليفة الرياض الأوثق، أبو ظبي. إنها حرب مكلفة مالياً وتتسبب بصداق دبلوماسي، حيث تعرضت الرياض لانتقادات كثيرة بسبب التبعات الإنسانية المدمرة للحرب، بما في ذلك انتشار المجاعة والكوليرا على نطاق واسع.

من أجل الاستفادة من التوترات بين الحوثيين وصالح، على الرياض أن تدعم عملية سياسية، وأن توافق على تعليق العمليات العسكرية، وأن تتخلى عن الإغراء المتمثل في الانتظار ببساطة إلى أن يوجه خصومها أسلحتهم ضد بعضهم البعض. في الواقع، فإنه من غير المرجح نشوء مواجهة بين الحوثيين وصالح، وحتى لو حدثت مثل تلك المواجهة، فإنه من غير المرجح أن تكون النتيجة لصالح الرياض؛ إذ يمكن للحوثيين أن يلحقوا الهزيمة بالمؤتمر الشعبي العام أو يمكن أن تنتشر الحرب الأهلية إلى المرتفعات، ما سيمنح المزيد من التسهيلات للتدخل الإيراني ولتوسيع القاعدة في شبه الجزيرة العربية. على النقيض من ذلك، إذا قام السعوديون – بالشراكة مع دول إقليمية مثل عُمان وبدعم من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومبعوث الأمم المتحدة الخاص – برعاية مبادرة سلام واقعية، فإن المسؤولية ستقع على الحوثيين والمؤتمر الشعبي العام كي يقبلوا بها، خشية التسبب بدرجة أكبر من المعاناة وربما زعزعة استقرار المناطق الواقعة تحت سيطرتهم. من شبه المؤكد أن المؤتمر الشعبي العام بزعامة صالح سيقبل العرض، ما سيضع

المتشددون الحوثيين في موقف محرج إذا رفضوه، الأمر الذي سيغير الديناميات السياسية وقد يمهّد الطريق للتوصل إلى تسوية. لم تكن الرهانات مرتفعة في أي وقت من الأوقات كما هي الآن. مع تهديد القوات الحوثية باستهداف الرياض وأبو ظبي ومع حرص إدارة ترامب للدفع ضد إيران في المنطقة، ثمة مخاطرة جدية بتوسع دائرة التصعيد. وهذا قد يشمل مواجهة أمريكية مباشرة مع إيران، التي تتهمها واشنطن وحلفاؤها بتزويد الحوثيين بالتكنولوجيا الضرورية لصناعة الصواريخ. لقد كان هناك العديد من الفرص لإنهاء الحرب اليمنية التي ظهرت ثم تلاشت. أما الآن فلا اليمنيين ولا جيرانهم يستطيعون تحمل إضاعة هذه الفرصة.

## II. العلاقات بين حزب المؤتمر الشعبي العام والحوثيين

### أ. السياق التاريخي والتحديات المعاصرة

التوتر بين الحوثيين وحزب المؤتمر الشعبي العام بزعامة صالح ليس جديداً. بين عامي 2004 و2010، خاض الرئيس اليمني حينذاك علي عبد الله صالح ستة حروب مع الحوثيين، وقتل زعيمهم، حسين بدر الدين الحوثي في العام 2004 وأحدث دماراً في جزء كبير من معقلهم الرئيسي في محافظة صعدة. وجود أعداء مشتركين قرب بين الطرفين في العام 2014 في مسعاها لتغيير ميزان القوى في شمال اليمن ضد الحزب الإسلامي السني، الإصلاح، وهادي، الذي كان قد همّش كلا المجموعتين خلال الفترة الانتقالية في البلاد (التي نقل فيها صالح السلطة إلى هادي من خلال اتفاق سياسي عُرف بمبادرة مجلس التعاون الخليجي).

كان يمكن لتعاونهما، الذي كان ضمناً في البداية، أن يتلاشى لولا التدخل العسكري السعودي، الذي بدأ في آذار/مارس 2015، لإعادة تنصيب هادي وعكس التقدم الذي حققته قوات الحوثي/صالح. عززت تلك الحملة الأواصر بينهما ضد ما يسود من تصور في المرتفعات الشمالية في اليمن بأنه صراع وطني وجودي ضد السعودية – وليس باعتباره حرباً أهلية يمنية، كما ينظر إلى هذا الصراع الوطني في مناطق أخرى من البلاد.

لكن تحت السطح، تفاعلت الاختلافات؛ حيث ينظر حزب المؤتمر الشعبي العام إلى نفسه بوصفه حزباً سياسياً وسطياً، أي بوصفه مظلة جامعة تشمل طيفاً من الرؤى السياسية والمجموعات الطائفية، تحظى بالدعم في سائر أنحاء البلاد. وينظر إلى الحوثيين تقريباً بنفس الطريقة التي ينظر فيها إلى الإصلاح، بوصفهم منظمة سياسية دينية غير متسامحة تربطها علاقات بلاعيين أجانب – إيران في حالة الحوثيين، وقطر وفروع الإخوان المسلمين في أنحاء أخرى من المنطقة في حالة الإصلاح.<sup>1</sup> كالعديد من اليمنيين، لديهم شكوكهم في أن الحوثيين يتآمرون لاستعادة حكم الأئمة الزيديين، الذين حكموا شمال اليمن لمدة ألف عام قبل أن تطيح بهم الثورة الجمهورية في العام 1962. من هذا المنظور، فإن الحوثيين يمثلون عودة إلى الماضي القمعي التمييزي لليمن، الذي يتناقض مع وجود دولة ومؤسسات حديثة، ناهيك عن وجود ديمقراطية شاملة.<sup>2</sup>

على نحو مماثل، فإن للحوثيين مشاكل جوهرية مع صالح وحزب المؤتمر الشعبي العام. إنهم ينظرون إليه وإلى أنصاره المقربين بوصفهم حلفاء خطيرين ولا يمكن الركون إليهم. من منظورهم، فإن حزب المؤتمر الشعبي العام بزعامة صالح مسؤول عن ماضٍ فاسد فشلت خلاله الحكومة في تطوير البلاد، وهمشتهم سياسياً، ويسرت انتشار العقيدة السلفية/الوهابية (خصمهم الأيديولوجي) ودمرت مناطقهم.<sup>3</sup> الحوثيون معادون للولايات المتحدة، حيث ينظرون إلى سياستها في الشرق الأوسط بوصفها جزءاً من مؤامرة إسرائيلية/سعودية/وهابية غير واقعية لزرع الشقاق بين المسلمين، وبالتالي تساورهم شكوك عميقة حيال دعم صالح للولايات المتحدة في الماضي وتعاونها معها ومع أنشطتها في محاربة الإرهاب.<sup>4</sup> بعض الحوثيين يريدون في المحصلة إخضاع صالح وغيره من قادة حزب المؤتمر الشعبي العام للمساءلة عن

<sup>1</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ثمانية من أنصار حزب المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، اليمن، نيسان/أبريل 2017.

<sup>2</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في حزب المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2014؛ ومع عضو في الحزب، صنعاء، شباط/فبراير 2015؛ ومع عضو في الحزب، أيلول/سبتمبر 2015؛ ومع أعضاء في الحزب، صنعاء، نيسان/أبريل 2017.

<sup>3</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أنصار للحوثيين، صنعاء، شباط/فبراير 2015.

<sup>4</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع زعيم حوثي، صنعاء، نيسان/أبريل 2017.

جرائم ارتكبت في الماضي، بما في ذلك قتل حسين الحوثي. ومثلما يشك حزب المؤتمر الشعبي العام بالنزاهة الحوثيين بالديمقراطية، فإن الحوثيين يشكون في التزام المؤتمر الشعبي العام بتقاسم حقيقي للسلطة.<sup>5</sup>

هذه الشكوك المتبادلة تركت كلا الطرفين بحالة عدم ارتياح. منذ تشرين الأول/أكتوبر 2016، عندما شكلا "حكومة إنقاذ وطني" مع الحوثيين، اشتكى قادة المؤتمر الشعبي العام من أن الحوثيين لم يفوا بالتزامهم بتفكيك "اللجنة الثورية"، التي كان الحوثيون قد شكلوها في شباط/فبراير 2015 بعد إطاحتهم بحكومة هادي. هذه اللجنة، التي لا تزال نشطة، تشرف على وظائف الحكومة وتشكل نوعاً من حكومة ظل لها الكلمة الأخيرة في صنع القرار، ما يقوض فعلياً مؤسسات الدولة الضعيفة.<sup>6</sup> تقاوم إحباطهم جراء تدخل الحوثيين بسبب انعدام خبرة هؤلاء نسبياً في مجال الحكم – ليس فقط لأنهم كحركة يفتقرون إلى الدراية، بل لأنهم عينوا في كثير من الحالات موالين شباب يتدخلون في عملية صنع القرار التي يضطلع بها بيروقراطيون مخضرمون.<sup>7</sup>

في انقلاب غريب لأدوارهما التقليدية، فإن أعضاء المؤتمر الشعبي العام يتهمون الحوثيين اليوم بالفساد، وبعدم احترام قوانين البلاد، على سبيل المثال فيما يتعلق بالاعتقالات، وعدم التعامل معهم كشرطية مساوٍ في الحكومة. على وجه الخصوص، فإن المؤتمر الشعبي العام مستاء من سيطرة الحوثيين على الموارد المحدودة التي تتدفق إلى الشمال على شكل رسوم جمركية، وضرائب وأجور اتصالات.<sup>8</sup> بعد تقسيم الحقائق الوزارية، تصارع الطرفان على تعيين نواب الوزراء. قد يكون الأمر الأكثر أهمية هو عدم اتفاقهم على قيادة ومستقبل الحرس الجمهوري، الوحدة العسكرية التي كانت الأفضل تأهيلاً في الجيش قبل الربيع العربي الذي اندلع في العام 2011، والتي كان يقودها ابن صالح أحمد علي عبد الله صالح والتي كانت موالية له إلى حد كبير. اليوم باتت هذه الوحدة ظللاً شاحباً لما كانت عليه من قبل، حيث تم تفكيكها في ظل حكم هادي في العام 2012 ولاحقاً أعيد بناؤها جزئياً خلال الحرب الراهنة.<sup>9</sup> المؤتمر الشعبي العام يرغب بتعزيز قوتها وقيادتها؛ بينما يمنعهم الحوثيون من ذلك.<sup>10</sup>

الحوثيون يتهمون المؤتمر الشعبي العام بإثارة الاستياء الشعبي ضدهم بدلاً من التركيز على محاربة التحالف الذي تقوده السعودية. وبالنظر إلى أنهم يتحملون القسط الأكبر من الضحايا، فإنهم يرون في التسييس الذي ينتهجه المؤتمر الشعبي العام إهانة لتضحياتهم.<sup>11</sup> فيما يتصل بالخدمة المدنية، يقولون إن حزب صالح لا يزال يهيمن على القرارات المتعلقة بالتعيين والتقاعد، ما يعيق قدرتهم على تطبيق القانون، الذي يتطلب، على سبيل المثال، إحالة الأشخاص بعد سن معين إلى التقاعد. كما يسارع الحوثيون إلى الإشارة إلى أن إدماج أعضائهم في جميع أجهزة الدولة يشكل أحد الاتفاقات التي تم التوصل إليها من قبل مؤتمر الحوار الوطني في العام 2014، والذي يشكل حجر الزاوية في المرحلة الانتقالية في البلاد برعاية الأمم المتحدة.<sup>12</sup> يمكن القول إن الأمر الأكثر أهمية هو أن الحوثيين يشعرون أن المؤتمر الشعبي العام يحاول التوصل إلى اتفاقات مع أعدائهم المشتركين المتمثلين في الإمارات العربية المتحدة والسعودية لإنهاء الحرب لصالحه. بعض أنصار الحوثيين، على سبيل المثال، كانوا مقتنعين بأن المهرجان الحاشد

5 مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد أنصار الحوثيين، صنعاء، 2017، والذي قال: "صالح يريد العودة إلى السلطة كما كان قبل العام 2011 [عندما حكم حزب المؤتمر الشعبي العام بمفرده]، لكن هذه المرة من خلال ابنه [أحمد علي عبد الله صالح]. صالح يريد التعاون مع أنصار الله بحيث يتمكن من الحصول على حصة أكبر في السلطة الآن لجعل هذا ممكناً في المستقبل. المؤتمر الشعبي العام غير ملتزم بتقاسم السلطة على المدى البعيد".

6 يروي سياسيو حزب المؤتمر الشعبي العام أمثلة عديدة على تدخل اللجنة الثورية في عملية صنع القرار ورفضها إخلاء الوزارات الواقعة تحت سيطرة المؤتمر الشعبي العام، مثل وزارة التعليم العالي، والأوقاف والصحة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مجموعة من أعضاء حزب المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، نيسان/أبريل 2017.

7 المرجع السابق.

8 مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد أنصار صالح، وعضو في المؤتمر الشعبي العام، وموظف إداري عضو في المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، 2017.

9 في 19 كانون الأول/ديسمبر 2012، أصدر الرئيس هادي مرسوماً يحل فيه الحرس الجمهوري، معلناً أن وحدته سيتم إدماجها في الهيكلية القيادية الإقليمية. للمزيد من المعلومات حول التغييرات التي طرأت على الجهاز العسكري – الأمني خلال المرحلة الانتقالية، انظر تقرير مجموعة الأزمات رقم 139، "الإصلاحات العسكرية – الأمنية في اليمن: بذور صراع جديد؟"، 4 نيسان/أبريل 2013.

10 مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مجموعة من أنصار المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، 2017.

11 مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع اثنين من أنصار الحوثيين، أيلول/سبتمبر 2017.

12 مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثل للحوثيين، آب/أغسطس 2017.

الذي أقامه المؤتمر الشعبي العام في صنعاء في 24 آب/أغسطس كان حيلة من قبل صالح لإطاحة الحوثيين من السلطة وإخراجهم من صنعاء، بمساعدة الإمارات العربية المتحدة.<sup>13</sup>

حتى آب/أغسطس 2017، نجحت قيادة كلا المجموعتين باحتواء خلافاتهما العديدة. لا تزال القيادتان السياسيتان اللتان تتعرضان لهجوم الحملة العسكرية التي تقودها السعودية تقولان إن ما يوحدهما – خصوصاً الدفاع عن أجزاء اليمن التي يسيطر عليها كل من الطرفين – أكثر أهمية مما يفرقهما.<sup>14</sup> إلا أن أنصار كلا المجموعتين، وخصوصاً المتشددتين منهم، لا يتفقون كلياً مع هذه الرؤية.

العديد من كوادر المؤتمر الشعبي العام، في اليمن والخارج، لا يرون قيمة لهذه العلاقة.<sup>15</sup> إنهم صريحون إلى درجة الفجاجة في عدائهم لاستمرار هذه العلاقة، بل إنهم يدعمون مهاجمة الحوثيين، إذا أتاحت الفرصة لتغيير ميزان القوى. أحد أنصار المؤتمر الشعبي العام عبر عن رأي شائع في أوساط قواعد الحزب في صنعاء حين قال:

يسيطر الحوثيون الآن على الجيش وعلى موارد الشمال. كل شيء يذهب إليهم بسبب الحرب. سيكون حزب المؤتمر الشعبي العام مستعداً لمحاربة الحوثيين، لكنه لا يستطيع فتح جبهة ثانية. يفعل الحوثيون الكثير من الأشياء التي تلحق الضرر بالشعب اليمني. إنهم يدمرون الجيش بشكل كامل. لكن إذا تحول المؤتمر الشعبي العام ضد الحوثيين الآن، فإن الولايات المتحدة، والسعودية وحزب الإصلاح سيحاربون المؤتمر الشعبي العام من الاتجاه الآخر.<sup>16</sup>

يُظهر التيار الحوثي على جميع المستويات خلافات داخلية حول ضرورة وملاءمة التعاون مع المؤتمر الشعبي العام. الجانب السياسي في التيار، الذي تمثله شخصيات مثل صالح الصماد، رئيس المجلس الرئاسي، يبدو أنه يثمن الشراكة ويعمل براغماتياً للمحافظة عليها من خلال التوسط في الصراع بين الطرفين.<sup>17</sup> المتشددون في المجلس الثوري والأجهزة العسكرية – الأمنية، بما في ذلك محمد الحوثي، رئيس المجلس الثوري، يبدوون أقل حرصاً على التعاون وبهاجمون بعدوانية وبشكل علني المؤتمر الشعبي العام. أحد أنصار الحوثيين لخص التشكك الذي يشوب هذه الشراكة قائلًا:

الشراكة مع المؤتمر الشعبي العام ليست مهمة للحرب لأن أنصار الله يسيطرون على جميع الجبهات، وصالح لا يسهم فعلياً في المعركة. التحالف هو فعلياً في مجال الحكم. وفي هذا المجال، فإن حاجة المؤتمر الشعبي العام للتحالف أكبر من حاجة أنصار الله إليه. دون التحالف، سيخسر المؤتمر الشعبي العام كل السلطة والنفوذ. كثيرون في أوساط أنصار الله يعتقدون أن الشراكة مع المؤتمر الشعبي العام ألحقت الضرر بسمعتهم في الشمال، حيث أطلق المؤتمر حملة لتشويه سمعة أنصار الله، متهماً إياهم بالفساد رغم أن المؤتمر الشعبي العام يعرقل سير عمل الحكومة. إن فك هذا التحالف سيكون أفضل بالنسبة لأنصار الله.<sup>18</sup>

رغم أن الوضع الأمني وما نجم عنه من تفكك المناطق يجعل من الصعب الحكم، فإن الرأي السائد بين طيف واسع من الأشخاص الذين تم التحدث إليهم في صنعاء، بما في ذلك أعضاء المؤتمر الشعبي العام،

<sup>13</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ثلاثة من أنصار الحوثيين، أيلول/سبتمبر 2017.

<sup>14</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع اثنين من قادة المؤتمر الشعبي العام وأحد ممثلي الحوثيين، صنعاء، 2017؛ ومع أحد قادة المؤتمر الشعبي العام وأحد ممثلي الحوثيين، أيلول/سبتمبر 2017.

<sup>15</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد قادة المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، نيسان/أبريل 2017، والذي قال: "على مستوى القيادة، العلاقة قوية جداً. لكن على المستويات الوسطى، وخصوصاً فيما يتعلق بقضية الوظائف الحكومية، هناك الكثير من التوتر".

<sup>16</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، نيسان/أبريل 2017.

<sup>17</sup> رغم ذلك، حتى السياسيين الحوثيين الذين يدعمون استمرار التحالف يعتبرون أنفسهم الشريك الأقوى في العلاقة. طبقاً لأحد السياسيين الحوثيين، "ليس من مصلحة أي طرف فض الشراكة والعلاقة، لكن هذا ينطبق بشكل خاص على المؤتمر الشعبي العام، الذي حقق العديد من المكاسب بتحالفه مع أنصار الله ضد العدوان [التدخل العسكري السعودي] وسيخسر هذه المكاسب بشكل كامل إذا أوقف العلاقة مع أنصار الله. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أيلول/سبتمبر 2017.

<sup>18</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد أنصار الحوثيين، أيلول/سبتمبر 2017.

ومستقلين ومحللين، هو أن مجموعة من الحوثيين المتشككين والمتشددين لهم اليد العليا، وهو وضع ينذر بالسوء لمستقبل التعاون.<sup>19</sup>

#### ب. 24 آب/أغسطس وما تلاه

لقد شاب التحالف بين حزب المؤتمر الشعبي العام والحوثيين توترات عميقة، وقد تكون أصابته أضرار يصعب إصلاحها بسبب الأحداث التي أحاطت بالمهرجان السياسي الذي أقامه المؤتمر الشعبي العام في 24 آب/أغسطس. في الفترة التي شهدت التحضيرات للمهرجان، انخرط الطرفان في حرب كلامية شرسة. ألقى صالح خطاباً طناناً وصف فيه اللجان الشعبية للحوثيين بأنها "ميليشيا" وحذرها من التدخل في احتفال المؤتمر الشعبي العام أو التسبب في فوضى في صنعاء. واتهم الحوثيون صالح بـ "طعنهم في الظهر"، وبعدهم التزامه بالحرب وبمحاولة التوصل إلى اتفاق مع التحالف الذي تقوده السعودية لإزاحتهم عن السلطة.<sup>20</sup>

في حين جرى المهرجان دون حوادث، في اليوم التالي قُتل خالد الراضي، السياسي البارز في المؤتمر الشعبي العام، وثلاثة عناصر أمن مرتبطين بالحوثيين في تبادل لإطلاق النار على نقطة تفتيش يسيطر عليها الحوثيون. اليوم التالي شهد المزيد من المواجهات قرب منزل أحد أبناء صالح جنوب صنعاء؛ وانتشرت مجموعة كبيرة من قوات الأمن التابعة للحوثيين في المنطقة. منذ ذلك الحين اتفق الجانبان على إجراءات خفض التصعيد، لكن التوترات لا تزال مرتفعة. لقد زاد الحوثيون من حضورهم الأمني، وهو ما ينذر بتصاعد خلافات ثانوية إلى مواجهات.

سعى صالح من خلال المهرجان إلى إرسال رسالة للحوثيين والمجتمع الدولي مفادها أنه وحزبه أقباء سياسياً، ومحوريين في أية تسوية، ولا يجوز التعامل معهم كشركاء ثانويين في المفاوضات، وهو ما حدث سواء في المفاوضات غير الرسمية أو تلك التي قادتها الأمم المتحدة. يشير أنصاره إلى أن توقيت المهرجان استند إلى حساباته بأن الدعم السياسي الذي يحظى به والإحباط الشعبي من الحوثيين في حالة مرتفعة نسبياً.<sup>21</sup>

شكلت أحداث 24 آب/أغسطس تتويجاً لما يمكن اعتباره إحياءاً للمؤتمر الشعبي العام. بعد تجاوزه محاولات السعودية لإحداث انقسام فيه وجر قيادته إلى جانب هادي، ظهر معسكر صالح أقوى، على الأقل في الوقت الراهن. أعضاء المؤتمر الشعبي العام داخل اليمن يصفون قناعة جديدة بأن المؤتمر الشعبي العام هو الحزب الوحيد القادر على حماية البلاد من ولايات الطائفية والمحافظات على نظامها الجمهوري من المجموعات الدينية مثل الحوثيين أو الإصلاح.<sup>22</sup> غير أن هذه الصخرة تشكل مؤشر ضعف بقدر ما تشكل مؤشر قوة. إنها مدفوعة جزئياً بالخوف من أنه إذا استمرت الحرب، فإن اللاعبين الدينيين والمليشيات الدينية سيكتسبون قوة أكبر، في حين أن المؤتمر الشعبي العام والأحزاب السياسية ستفقد نفوذها وأهميتها.

لم تقتصر المشاركة في المهرجان على المؤتمر الشعبي العام. كثير من الأشخاص الآخرين حضروا أو دعموا المهرجان على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك أولئك المتحالفين مع حكومة هادي وحتى حزب الإصلاح.<sup>23</sup> بالنسبة لهم، كان المهرجان فرصة لإظهار معارضتهم للحوثيين (وليس دعمهم لصالح)، وبالنسبة للبعض، لتشجيع المعركة المنتظرة بين الطرفين وإضعافهما معاً.<sup>24</sup>

<sup>19</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قادة في المؤتمر الشعبي العام، ومع شيخ قبلي من اتحاد قبائل حاشد، ومع محلل سياسي يمني، آب/أغسطس 2017؛ ومع شيخين قبليين من اتحاد قبائل بكيل، ومع أحد أنصار الحكومة اليمنية، ومع شيخ قبلي يحارب إلى جانب الحكومة اليمنية، ومع أحد أنصار الحوثيين، أيلول/سبتمبر 2017.  
<sup>20</sup> "صالح يحذر الحوثيين من أحداث فوضى بصنعاء"، المصدر أونلاين، 20 آب/أغسطس 2017.  
<sup>21</sup> "Yemen's Saleh rallies followers in Sanaa amid 'Houthi rift'", Reuters, 24 August 2017.

<sup>22</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عضوين بارزين في المؤتمر الشعبي العام، القاهرة، مصر، 2017.  
<sup>23</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ثمانية من قادة المؤتمر الشعبي العام على المستويين المتوسط والرفيع، صنعاء، 2017.

<sup>24</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع صحفي مرتبط بالحكومة اليمنية، وأعضاء في حزب الإصلاح، وعضو في الحزب الاشتراكي اليمني، ومع شيخ قبلي غير متحالف مع الحوثي/صالح أو الحكومة اليمنية، القاهرة، مصر، آب/أغسطس 2017؛ ومع عضو في الحكومة اليمنية، ومع شيخ قبلي يدعم الحكومة اليمنية، أيلول/سبتمبر 2017.  
<sup>24</sup> المرجع السابق.

رغم أن حجم المهرجان – لا أقل من عشرات الآلاف، مع ظهور تقارير محلية تقول بأن العدد كان نحو 300,000 – والدعم الانتقائي قد يشيران إلى أن الحظوظ السياسية للمؤتمر الشعبي العام قد طغت على الحظوظ السياسية للحوثيين، فإن التوازن العسكري لا يزال لصالح الحوثيين بشكل واضح.<sup>25</sup> سمح الحوثيون بعقد مهرجان المؤتمر الشعبي العام، لكنهم نظموا في اليوم نفسه مظاهرات أصغر على مداخل المدينة وفرضوا حضوراً أمنياً قوياً في صنعاء. بعد المهرجان، زادت قوات الأمن الموالية لهم من حضورها حول المدينة، خصوصاً في الأحياء التي يهيمن عليها المتعاطفون مع صالح. هم أيضاً كان لديهم رسالة مفادها أن أنصارهم ومقاتليهم المخلصين كانوا مستعدين لمواجهة أي تحدٍ لسلطتهم. ثم أقام الحوثيون مهرجانهم الكبير الخاص بهم، احتفالاً بما يسمونه ثورة 21 أيلول/سبتمبر، وهي ذكرى دخولهم إلى صنعاء (في العام 2014)، لإظهار أنهم هم أيضاً يستطيعون حشد دعم كبير، ولو كان ليس بالتنوع السياسي الذي ميّز مهرجان المؤتمر الشعبي العام.

أولئك الذين كانوا يأملون بأن صالح سيتخذ مساراً أكثر صدامية في أعقاب المهرجان خاب أملهم. بدلاً من الخروج من الحكومة الائتلافية أو القتال من أجل استعادة السيطرة على العاصمة، فإن صالح تبنى في النهاية لهجة أكثر تصالحية. في مهرجان المؤتمر الشعبي العام، ألقى خطاباً قصيراً امتدح فيه حزب المؤتمر ودعا إلى توجه أعداد أكبر من المقاتلين إلى جبهات القتال، لكنه منذ ذلك الحين دعا إلى الهدوء وأكد على التزامه بالتحالف. طبقاً لسياسي يماني بارز ظل حيادياً خلال الحرب، فإن "أنصار المؤتمر الشعبي العام والمجموعات المعادية للحوثيين كلاهما عاشا لحظة من الائتلاف الجماعي عندما لم يقم صالح بأي فعل. معظم هؤلاء يعززون عدم قيامه بأي فعل إلى الضعف في وجه القوة العسكرية الأكبر للحوثيين".<sup>26</sup> في الواقع فإن المؤتمر الشعبي العام، والحوثيين وأنصار حكومة هادي يفسرون أفعاله على أنها مؤشر ضعف ودليل على أن المؤتمر الشعبي العام لا يستطيع تحدي الحوثيين في سياق الحرب.<sup>27</sup> من غير الواضح ما إذا كان صالح قد غير مساره في ضوء الضغوط الحوثية أو ما إذا كان يعرف منذ البداية أنه لا يستطيع المخاطرة بفتح جبهة ثانية معهم. في كل الأحوال، فإنه يسير على خيط رفيع، ويوتر العلاقة دون أن يقطعها، وبفعله ذلك يطرح المزيد من الأسئلة، وبالخط العريض، حول مستقبل التحالف مع أنصار الله والمسار الذي تتخذه الحرب.

### III. الطريق إلى الأمام

لطالما شجعت السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والحكومة اليمنية وداعموهم، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، انهيار تحالف الحوثي/صالح إما لتمكين انتفاضة شعبية من الانطلاق في الشمال أو لتحسين الموقع التفاوضي للحكومة اليمنية (وبالتالي الموقع التفاوضي للسعودية). بعد آب/أغسطس 2017، يقول مسؤولون أمريكيون وبريطانيون إنهم يقرون على نحو متزايد بأخطار مثل هذا الانفصال، في حين يبدو أن حلفاءهم في المنطقة مصممون على السعي لتحقيقه.<sup>28</sup> إذا وضعنا جانباً مدى احتمال نجاحهم في ذلك، فإنهم ينبغي أن يكونوا حذرين من تحقق ما يتمنون. إذا انقلب الحليفان على بعضهما بعضاً، فإن النتيجة الأكثر رجحاناً فهي إطالة أمد الحرب الأهلية وتعقيد الجهود الرامية لتحقيق السلام.

#### أ. خطر قادم؟

يصعب التنبؤ بالمسار الذي ستتخذه معركة محتملة بين الحوثيين وصالح. في سيناريو الوضع الأسوأ بالنسبة للسعودية، يمكن للحوثيين أن ينتصروا في مواجهة عسكرية وأن يعززوا سيطرتهم السياسية والعسكرية على الشمال. يسيطر الحوثيون أصلاً على الأجهزة العسكرية – الأمنية في صنعاء، وخلال الحرب باتت لهم اليد العليا على صالح، رغم أن مدى تفوقهم يبقى موضع نقاش كبير بين اليمنيين.<sup>29</sup> رغم

<sup>25</sup> "Tens of thousands rally in support of Yemen's former president amid growing rifts", *Washington Post*, 24 August 2017.

<sup>26</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أيلول/سبتمبر 2017.

<sup>27</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ثلاثة من أنصار حكومة هادي، وشيخ قبلي، وأحد أنصار الحوثيين، وأحد قادة الحوثيين، وسياسي مستقل، واثنين من أعضاء المؤتمر الشعبي العام، أيلول/سبتمبر 2017.

<sup>28</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمريكيين وبريطانيين، أيلول/سبتمبر 2017.

<sup>29</sup> كبار قادة الجيش حوثيون، بما في ذلك وزير الدفاع، ورئيس الأركان ونائب رئيس الأركان. جميع الطواقم العسكرية تخضع لتدريب ديني حوثي، لكن من غير الواضح كيف أثر هذا على ولائهم. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد أنصار الحوثيين، صنعاء، نيسان/أبريل 2017. فيما يبدو أنه مؤشر على قوتهم النسبية، كان الحوثيون مسؤولين عن التفاوض بشأن القضايا الأمنية مثل انسحاب الميليشيات ونزع سلاحها في سياق مفاوضات

ذلك، فإن الحوثيين أخطأوا في حساباتهم في الماضي. في عدن، على سبيل المثال، كانوا واثقين من أن السكان سيدعمونهم ضد ما رأوا فيه تهديداً من قبل القاعدة هناك. لكن في المحصلة، نظر الناس إليهم بوصفهم غزاة وتم إخراجهم على يد القوات المحلية، بمساعدة الإمارات العربية المتحدة، في تموز/يوليو 2015. وفي صنعاء أيضاً، قد يببالغون بتقدير قوتهم. من المؤكد أن صالح وحزبه يحظون بالشعبية سياسياً؛ فعلى مدى 33 عاماً من حكم صالح، قاموا ببناء شبكات قوية داخل الأجهزة العسكرية – الأمنية. اليوم، من غير الواضح ما عدد هؤلاء الموالين في حزب المؤتمر الشعبي العام الذين نأوا بأنفسهم لكنهم سيستجيبون للدعوة إذا نشبت أعمال عنف مع الحوثيين.

كما أن هناك قضية القبائل. في اليمن، تشكل القبائل مكوناً جوهرياً في القوة الصلبة. وهنا أيضاً، فإن التوازن النسبي للقوى غير واضح. يتمتع صالح بالنفوذ والدعم، شخصياً لأن الحوثيين أهانوا وتمروا على العديد من الشيوخ، ويتشوق بعضهم للانتقام عندما يحين الوقت.<sup>30</sup> لكن الحوثيين أيضاً بنوا شبكاتهم القبلية، التي نشأت في كثير من الأحيان كنتاج للإحباط من صالح وحلفائه السابقين مثل آل الأحمر من اتحاد قبائل حاشد.<sup>31</sup>

يشير انعدام اليقين حول القوة النسبية للطرفين إلى أن تبعات نشوب معركة بينهما ستكون كارثية على اليمن، ومن المرجح أن تكون كذلك على السعودية أيضاً. سيخسر الحوثيون مساحات من الأرض مع سحب مقاتليهم من جبهات القتال، لكن خسائرهم لن تترجم بالضرورة إلى مكاسب مستدامة لحكومة هادي. بعد سنتين من إجبار الإمارات العربية المتحدة والمقاتلين المتحالفين معها قوات الحوثي وصالح على الخروج من المناطق الجنوبية، لم تتمكن حكومة هادي من السيطرة بنجاح على هذه المناطق، ناهيك عن حكمها. بدلاً من ذلك، فإن الاقتتال بين قوات هادي والانفصاليين الجنوبيين في عدن، العاصمة المؤقتة للحكومة، أدت إلى انقسام في التحالف؛ حيث تدعم السعودية هادي وتحالف الإمارات العربية المتحدة بشكل وثيق مع منافسيه. كما تعاني المناطق الجنوبية أيضاً من توسع القاعدة.<sup>32</sup> رغم الصعوبات التي يعاني منها سكان المناطق التي تسيطر عليها قوات الحوثي/صالح، فإنهم يعبرون عن الارتياح لأنهم لا يعيشون في "المناطق المحررة" في الجنوب، وهو تعبير يستخدمونه للإشارة إلى الفوضى.<sup>33</sup>

أما في الشمال، فإن احتمال استعادة الحكومة من قتال مهلك بين الحوثيين وصالح احتمال أضعف. بحكم انتشار الاستياء من هادي والسعودية في المرتفعات الزيدية على وجه الخصوص، من المستحيل فعلياً النظر إلى حكومته بوصفها بديلاً عن الحوثيين أو عن حزب المؤتمر الشعبي العام بقيادة صالح. النتيجة المرجحة لحدوث مواجهة ستكون تقنت الشمال، ما سيؤدي إلى نفس الصراع الأهلي والطائفية التي حلت بمناطق مثل تعز. الإصلاح، الذي يتمتع بدعم شعبي في الشمال، يمكن أن ينضم إلى حزب المؤتمر الشعبي العام على بعض الجبهات ضد الحوثيين. كما أن حزب المؤتمر الشعبي العام نفسه يمكن أن ينقسم، حيث يستمر البعض بالتحالف مع الحوثيين بينما ينضم آخرون إلى أعدائهم، بما في ذلك صالح والقوى القبلية المتحالفة مع الحكومة في مأرب. من شبه المؤكد أن الصراع سيجتذب فرع القاعدة في اليمن، الذي عقد

الأمم المتحدة طبقاً لأحد ممثلي الحوثيين، فإن "المؤتمر الشعبي العام لا يتفاوض على خطة أمنية لصنعاء لأن هذا ليس ملفه. هذا ليس مسؤوليتهم. إنها مسؤولية أنصار الله". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، نيسان/أبريل 2017. أنصار الحوثيين والعديد من منتقديهم يقولون إن صالح يتمتع بدعم ضعيف في الجيش ولا يمتلك أي نفوذ فعلي على القرارات الأمنية في صنعاء. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد أنصار الحوثيين، ومع أحد قادة الحوثيين، صنعاء، نيسان/أبريل 2017؛ ومع محلل يمني، ومع أحد الأنصار القبليين للحوثيين، ومع شيخ من بكيل، وشيخ من مأرب، ومع أحد زعماء حزب الإصلاح، ومع ممثل لحكومة هادي، أب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2017. رغم ذلك، يقول البعض إن لصالح نفوذاً كبيراً تحت السطح. أحد قادة المؤتمر الشعبي العام يقول إن "صالح ذكي. أرسل معظم أفراد الحرس الجمهوري إلى بيوتهم عندما بدأت الحرب وسعودون إلى المعركة إذا دعاهم. صحيح أن بعض أفراد الحرس الجمهوري يقاتلون على جبهات الحرب، لكن ليس جميعهم. العديد منهم يرفضون القتال تحت قيادة هادي". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، نيسان/أبريل 2017.

<sup>30</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع شيخ موالى لصالح، أب/أغسطس 2017. طبقاً لعضو بارز في المؤتمر الشعبي العام، فإن "90% من سبع قبائل تحيط بصنعاء موالون لصالح. 10% فقط متحالفون مع الحوثيين. لم يكن هذا هو الحال قبل الحرب. ولكن مع مرور الوقت، فإن أخطاء الحوثيين وسوء معاملتهم لشيوخ القبائل رفعت من شعبية صالح. القبائل السبع التي تحيط بصنعاء تلعب دوراً محورياً في توازن القوى في صنعاء. معظم أفراد الحرس الجمهوري يحدرون من هذه المناطق. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أب/أغسطس 2017.

<sup>31</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع شيخ قبلي بارز، ومع أحد الأنصار القبليين للحوثيين، ومع أحد أنصار الحوثيين، أيلول/سبتمبر 2017.

<sup>32</sup> تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 174، "القاعدة في اليمن: توسيع القاعدة"، 2 شباط/فبراير 2017.

<sup>33</sup> أكثر من 20 حديث ومقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان صنعاء، نيسان/أبريل 2017.

تحالفات ضد الحوثيين مع مقاتلين محليين في أنحاء أخرى من البلاد؛<sup>34</sup> بالنظر إلى انهيار الدولة الإسلامية في العراق وسورية، يمكن أن يشكل اليمن مقصداً جذاباً لهؤلاء المقاتلين لينتقلوا إليه.

يمكن لهذه الديناميكيات أن تفتت النسيج الاجتماعي في الشمال، الذي أصابه التوتر لكن ليس بالحدة التي عانى منها الجنوب، وأن تسرع الكارثة الإنسانية التي تعاني منها البلاد، التي تعد أصلاً إحدى أسوأ الكوارث الإنسانية عالمياً.<sup>35</sup> كلما كان شمال اليمن أضعف، كلما كان من المرجح انتشار الفوضى إلى السعودية. ستجد إيران فرصة كبيرة في إبقاء السعوديين غارقين في اليمن. وقد يكون الأمر الأكثر خطورة على الرياض، هو أنها ستواجه صعوبة أكبر في العثور على مخرج؛ إذ مع حدوث الانقسامات داخل المجموعات، لن يكون هناك عنوان واضح للمفاوضات.

رغم ذلك، فإن السيناريو الأكثر رجحاناً هو استمرار الشراكة المضطربة بين صالح والحوثيين. خطر الانفصال واضح لكلا القيادتين السياسيتين.<sup>36</sup> إن أي تصعيد عسكري يقوم به التحالف الذي تقوده السعودية سيؤدي على الأرجح إلى تعزيز هذا الشعور، وسيدفعهما إلى التغطية على خلافاتهما. غير أن استمرار التحالف بين الحوثيين وصالح لا يبشر بسيناريو أفضل للسعودية وهادي. إذا ظل الطرفان معاً واستمرت الحرب، من المرجح أن يحكم الحوثيون سيطرتهم على الشمال. لقد أعلنوا أصلاً جولة جديدة من التغييرات في الحكومة، التي يقولون إنها تهدف إلى استئصال الفساد لكنها تتم على حساب المؤتمر الشعبي العام؛ كما أنهم شددوا القيود على الصحافة وبات البعض في التيار يدعو إلى فرض حالة الطوارئ، التي يخشى المؤتمر الشعبي العام من أنها ستيسر لهم درجة أكبر من القمع. إذا عزز الحوثيون سلطتهم، فإن التوازن السياسي الحرج في الشمال سيتداعى وسيؤدي موقفهم المتشدد نسبياً إلى تعقيد المفاوضات. كما أن ميلهم لتشكيل مؤسسات دولة في الظل وإنشاء هيئات إشرافية من خلال اللجان الثورية سيؤدي إلى إفراغ مؤسسات الدولة الضعيفة أصلاً.

## ب. مخرج

لقد سعت السعودية وشركاؤها منذ وقت طويل لفصل المؤتمر الشعبي العام عن الحوثيين. لكن الآن وقد أصبحت الانقسامات أكثر وضوحاً، على الرياض أن تتجنب إغراء الدفع نحو تحقيق مكاسب عسكرية أو انتظار الاقتتال بين خصومها، وهي سيناريوهات، كما تم شرحه أعلاه، من شبه المؤكد ألا تمنحها ميزة حاسمة. بدلاً من ذلك، وبالتعاون مع الشركاء الإقليميين بمن فيهم عُمان، وبتشجيع من مجلس الأمن والمبعوث الخاص للأمم المتحدة، عليها أن تدفع نحو حل سياسي. الوقت مناسب جداً لكن الفرصة يمكن أن تتلاشى بسهولة. ثمة إحباط واسع الانتشار من الحوثيين في الشمال وثمة رغبة، بما في ذلك داخل المؤتمر الشعبي العام وبعض شرائح التيار الحوثي، لإيجاد مخرج من الحرب. إذا دعمت الرياض، من خلال مبادرة إقليمية، تسوية واقعية لإنهاء القتال – خارج المتطلبات الضيقة لقرار مجلس الأمن رقم 2216،<sup>37</sup> الذي ينظر إليه على أنه يرقى إلى الاستسلام من قبل أنصار المؤتمر الشعبي العام والحوثيين على حد سواء – وكلاهما سيكونان مضطرين لرفضه في وجه الضغوط الشعبية.

إن مبادرة إقليمية جديدة مدعومة سعودياً من شأنها أن تسمح للمؤتمر الشعبي العام، من خلال الرد الإيجابي عليها، الاستفادة من الزخم السياسي. وذلك بدوره يمكن أن يمنح النفوذ لأولئك القادة السياسيين الحوثيين الذين يقولون إنهم سيدعمون اتفاقاً سياسياً، كما فعلوا في تشرين الأول/أكتوبر 2016 عندما اقترح وزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري مثل ذلك الحل، قبل أن ترفضه حكومة هادي.<sup>38</sup> صانعو الاتفاق

<sup>34</sup> تقرير مجموعة الأزمات، "القاعدة في اليمن"، مرجع سابق.

<sup>35</sup> إحاطة مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 52، "أدوات الألم (I): الصراع والمجاعة في اليمن"، 13 نيسان/أبريل 2017.

<sup>36</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسي في حزب المؤتمر الشعبي العام، آب/أغسطس 2017؛ ومع سياسي حوثي، أيلول/سبتمبر 2017.

<sup>37</sup> قرار مجلس الأمن رقم 2216، الذي تم اتخاذه في 14 نيسان/أبريل 2015، تبنى بشكل لا لبس فيه موقف الحكومة اليمنية في الحرب الأهلية. طالب القرار الحوثيين بالانسحاب من مناطق، وتسليم أسلحتهم للدولة ووقف جميع الأنشطة التي هي من حق الحكومة. كما فرض حظراً للسفر وجمد أصول الزعيم الحوثي، عبد الملك الحوثي وابن صالح، أحمد علي، وأسس آلية تفتيش لمنع الحوثيين من إعادة التسلح.

<sup>38</sup> قبل الفريق الحوثي المفاوضات على مضض خريطة الطريق التي اقترحتها وزير الخارجية كيري كأساس للمفاوضات. خارطة الطريق نفسها كانت تستند إلى محادثات الأمم المتحدة في الكويت، والتي انهارت في آب/أغسطس 2017، لكن على عكس ما كان على الطاولة في الكويت، كانت المرة الأولى تجمع بين التسويات السياسية (وهي أولوية بالنسبة للحوثيين) والتسويات الأمنية (وهي أولوية بالنسبة لحكومة هادي والسعودية) في اتفاق واحد. كان هناك شكوك حول ما إذا كان الحوثيون سيلتزمون بالاتفاق إذا تم قبوله، إلا أن التزامهم ظل دون اختبار، حيث رفضت حكومة هادي المقترح.



الحوثيون المحتملون سيكونون بحاجة ل ذخيرة ضد المتشددين، خصوصاً أولئك في الأجهزة العسكرية – الأمنية الذين يتشككون بعمق من التسوية ويحصدون المكاسب من استمرار الحرب.<sup>39</sup>

إن السعودية هي في الموقع الأفضل للاستفادة من هذه اللحظة السياسية. الجميع، بمن فيهم حزب المؤتمر الشعبي العام والحوثيون، ورغم ترددهم حيال النوايا السعودية، يعرفون أنها هي صانع القرار الحقيقي، بشكل أساسي بسبب دورها في دعم الطرف الآخر في الحرب وبفضل قدرتها الكبيرة في مجال إعادة الإعمار. لكن في الوقت الراهن، فإن الرياض ترفض الإقرار بدورها في الصراع، وتصر بدلاً من ذلك على أنه صراع داخلي ينبغي تسويته بين اليمنيين. هذا الزعم صحيح جزئياً. لا يمكن لأي اتفاق بين السعودية وتحالف الحوثي/صالح أن يحل النزاعات اليمنية الداخلية، خصوصاً فيما يتعلق بقضية اللامركزية والبنية الاتحادية، التي كانت السبب المباشر في اندلاع العنف والحرب الأهلية في المقام الأول. رغم ذلك، فإن التدخل العسكري السعودي أبرز بشكل أكبر البعد الإقليمي للحرب. بالنسبة للمؤتمر الشعبي العام والحوثيين، فإن الحرب هي الآن أولاً وقبل كل شيء ضد السعودية وبشكل ثانوي ضد الأعداء الداخليين. خصما الرياض كلاهما يرفضان حكومة هادي، التي يصران على أن لها نفوذاً محدوداً على الأرض. بدلاً من ذلك، فإنهم يسعون إلى مفاوضات لإنهاء الحرب مع السعودية، وإلى حد أقل، مع الإمارات العربية المتحدة، اللتان – إضافة إلى شنهما غارات جوية – هما الممولان الرئيسيان للحرب بشكل عام وللمقاتلين ضد تحالف الحوثي/صالح بشكل خاص، وهم مزيج من حزب الإصلاح، والقبائل، والمجموعات السلفية والانفصاليين الجنوبيين. إذا تمكنت تسوية تهدف إلى وضع حد للجزء الإقليمي من الحرب من الحصول على الدعم، ينبغي أن يكون للسعودية النفوذ الكافي لضمان قبول حلفائها اليمنيين بها.

بالنظر إلى توقف مفاوضات الأمم المتحدة لإنهاء الصراع منذ انهيار محادثات الكويت في آب/أغسطس 2016، ثمة حاجة إلى طريقة جديدة في التفكير. إذا لم تكن السعودية مستعدة لشغل مقعد على الطاولة، فإنها ينبغي على الأقل أن تقدم مبادرة سياسية، بالتعاون مع الدول الإقليمية وبدعم من الأمم المتحدة، وأن توفر الطاولة التي يمكن لليمنيين أن يعالجوا التفاصيل حولها. في تلك الحالة، فإن السيناريو الأمثل هو أن تكون السعودية أحد رعاة مبادرة سياسية وحوار إضافة إلى دول عربية أخرى أو دول أعضاء في مجلس التعاون الخليجي – بما في ذلك عُمان، التي تربطها علاقات بالحوثيين، وربما الكويت، التي استضافت سابقاً مفاوضات الأمم المتحدة.

تتمثل إحدى الميزات الرئيسية لمبادرة تقدم برعاية إقليمية في قدرتها على كسر المأزق الدبلوماسي بعد ثلاث جولات غير ناجحة من مفاوضات الأمم المتحدة وما نجم عن ذلك من فقدان الثقة من قبل جميع الأطراف المتحاربة، لكن خصوصاً كتلة الحوثي/صالح، بعملية الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص. كما أنها ستبعت برسالة واضحة لجميع المتحاربين اليمنيين مفادها أن السعودية، صانعة القرار الإقليمية الرئيسية، تدعم التسويات بشكل كامل، وهو أمر تعتقد الأطراف اليمنية من جميع أجزاء الطيف السياسي أنه غائب حالياً.<sup>40</sup>

كي تكون ناجحة، فإن المبادرة الإقليمية الجديدة وما يليها من محادثات ينبغي أن تتجاوز القيود المفروضة من قبل قرار مجلس الأمن رقم 2216، الذي عرفل مفاوضات الأمم المتحدة بسبب طبيعته الأحادية وغير الواقعية. يطالب القرار فعلياً باستسلام تحالف الحوثي/صالح وتأسيس إطار تفاوضي – الحوثيون وصالح في طرف، وحكومة هادي في طرف آخر – لا يعكس الطيف الواسع للمتحاربين اليمنيين على الأرض. يمكن لمحادثات شاملة برعاية إقليمية أن تضم جميع المتحاربين، بمن فيهم المؤتمر الشعبي العام بزعامة صالح، والحوثيين، وحكومة هادي، وممثلي القبائل، وحزب الإصلاح، والجماعات السلفية، وممثلي الحراك، التيار الانفصالي في جنوب اليمن. وبوجود شروط مرجعية أوسع، يمكن معالجة عدد أكبر من القضايا، بما في ذلك على سبيل المثال مخاوف السعودية والإمارات العربية المتحدة من النفوذ الإيراني في اليمن، إضافة إلى أمن الحدود والأمن البحري. كما يمكن لمثل تلك المحادثات أن تتمتع بالمرونة اللازمة لمعالجة دور زعماء يمنيين إشكاليين (صالح، وهادي، وعلي محسن الأحمر – شريك صالح السابق الذي انشق في عام 2011 للانضمام إلى الربيع العربي وبات الآن نائب الرئيس هادي) وآخرين يلعبون دوراً

<sup>39</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد أنصار الحوثيين، أيلول/سبتمبر 2017، الذي قال: "المتمردون داخل التيار يتمتعون بسلطة أكبر في الأجهزة العسكرية - الأمنية، وهم لا يريدون التخلي عن القتال. لكن ثمة مجموعة في أنصار الله تريد حلاً سياسياً وستعبر عن دعمها له إذا وُجد عرض واقعي على الطاولة. إن اتفاقاً سياسياً يضمن جميع الأطراف، وليس اتفاقاً ينص على استسلام الحوثيين، سيتمحيز المزيد من القوة للمعتدلين في التيار. إنهم الآن في اللحظة الخطرة، لحظة قد يسيطر فيها الجانب العسكري بشكل كامل وتتلشى الأصوات المعتدلة".

<sup>40</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أنصار لحزب الإصلاح، وشيخ متحالف مع المؤتمر الشعبي العام، وقادة للانفصاليين الجنوبيين، وممثل لحكومة هادي، وأعضاء في المؤتمر الشعبي العام، وسياسي مستقل، وشيخ قبلي مستقل، ومحلل يمني، القاهرة، تموز/يوليو وأب/أغسطس 2017؛ وثلاثة ممثلين حوثيين، وأحد أنصار الحوثيين، وممثل لحكومة هادي، وشيخ متحالف مع حكومة هادي، أيلول/سبتمبر 2017.

محورياً في الصراع الحالي والذين قد يكون إخراجهم من العملية السياسية ضرورياً كي تتقدم البلاد إلى الأمام. وكما ينجح أي من هذا، سيكون هناك حاجة لنقاشات عبر قنوات خلفية بين السعودية وصالح من جهة، والسعودية والحوثيين من جهة أخرى، من أجل وضع الأسس المفاهيمية لاتفاق ينهي الأعمال القتالية.

الأمر الأكثر ترجيحاً هو أن مبادرة إقليمية ناجحة ستضمن العناصر الآتية، التي ستكون بحاجة إلى قدر أكبر من التفصيل في سياق المحادثات:

□ وقف إطلاق نار شامل يرفع جميع الحواجز ويفتح المطارات الدولية، مع ضمانات أمنية ومراقبة لضمان ألا يستخدم المتحاربون اليمنيون، بمن فيهم تحالف الحوثي/صالح، وقف إطلاق النار من أجل إعادة التسليح؛

□ عودة مقاتلي الحوثي/صالح إلى الأراضي اليمنية وانسحاب جميع هؤلاء المقاتلين من الحدود السعودية – اليمنية؛

□ التزام جميع المجموعات اليمنية بقطع العلاقات العسكرية مع إيران ومحاربة القاعدة؛

□ التزام السعودية والدول الإقليمية الأخرى بالمساعدة في إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب؛

□ الاتفاق على قيادة تنفيذية جديدة، بما في ذلك رئيس مؤقت، ونائب رئيس ورئيس وزراء، وحكومة ائتلاف وطني شاملة لفترة محدودة من الزمن حتى إجراء انتخابات، وكذلك الاتفاق على مسؤوليات الحكومة، التي ينبغي أن تشمل خطة واضحة لتنفيذ انسحاب جميع الميليشيات من المدن وتسليم الأسلحة الثقيلة للدولة، على الأرجح من خلال مجلس عسكري – أمني شامل؛

□ التزام جميع الأطراف اليمنية بالنتائج التوافقية لمؤتمر الحوار الوطني في البلاد، بما في ذلك مبدأ اللامركزية، وإكمال المهام المتبقية لفترة الانتقالية، بما في ذلك الاستفتاء على الدستور والانتخابات؛

□ الاتفاق على تنفيذ الإجراءات اللامركزية خلال المرحلة الانتقالية، وإعطاء المحافظات صلاحيات مالية وأمنية كبيرة، مع وجود وضع خاص للجنوب؛

□ وضع آلية لإعادة النظر بالقضايا العالقة الرئيسية في مؤتمر الحوار الوطني: عدد الأقاليم الاتحادية، وضع جنوب اليمن وقضية المصالحة الوطنية.

للأمم المتحدة دور مهم تلعبه. ينبغي للمحادثات التي تجرى برعاية إقليمية حول تفاصيل العناصر الواردة أعلاه أن تحظى بدعم أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمبعوث الخاص للأمم المتحدة من أجل التشجيع على المشاركة وضمان حصول الاتفاقيات على دعم دولي. كما سيكون اليمنيون بحاجة لمساعدة تقنية وسياسية من الأمم المتحدة لتنفيذ اتفاق حول إنهاء الحرب وتسوية القضايا السياسية، مثل بنية الدولة، التي من المرجح أن تتطلب المزيد من المفاوضات. وأخيراً، يمكن للأمم المتحدة أن تلعب دوراً محورياً في ضمان أن يكون للنساء، والشباب، ونشطاء المجتمع المدني وطيف كامل من الأحزاب السياسية مقعد على طاولة صنع القرارات وأن تتمتع بالنفوذ والتأثير فيما يحدث خلال المرحلة الانتقالية، وهو ما تمتعت به خلال مؤتمر الحوار الوطني والذي تلاشى بسرعة بسبب الحرب.

تحت الظل الثقيل للقرار 2216 وبعد ثلاث جولات من المحادثات الفاشلة التي أجرتها الأمم المتحدة، ليس هناك فرصة في أن يتمكن مبعوث الأمم المتحدة، الذي يعمل ضمن الإطار الذي تم تأسيسه، من التوصل إلى اتفاق. في هذه الظروف ومع احتمال اتساع رقعة الحرب في شمال اليمن أو حتى إلى خارج حدوده، فإن أفضل فرصة لإيجاد مخرج هي تلك التي يمتلكها اللاعبون الإقليميون واليمنيون أنفسهم، مع وجود تشجيع فعال من المجتمع الدولي ودعمه لجهودهم من الخلف.

بروكسل، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2017



## الملحق ب: حول مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 120 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقارنة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني، حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صنّاع القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيس روتش* وهي نشرة شهرية تقدم الإنذار المبكر وتحديثاً واضحاً ومنتظماً حول وضع ما يصل إلى 70 حالة صراع فعلي أو محتمل في سائر أنحاء العالم.

يتم توزيع تقارير مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت: [www.crisisgroup.org](http://www.crisisgroup.org). تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

يعمل مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صنّاع السياسات في سائر أنحاء العالم. يرأس مجموعة الأزمات النائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللورد مارك مالوخ – براون. نائب الرئيس هو أبو أوبي، وهو محام، وكاتب زاوية رأي ومقدم برامج في نيجيريا.

رئيس مجموعة الأزمات ومديرها التنفيذي، جان – ماري غيهينو، عمل نائباً للأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام بين عامي 2000 و2008، وفي عام 2012 نائباً للمبعوث الخاص للأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سورية. ترك هذا المنصب ليرأس اللجنة التي أعدت الكتاب الأبيض حول الدفاع والأمن الوطني الفرنسي عام 2013.

يوجد المقر الرئيسي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في عشرة مواقع أخرى هي: بيشكيك، وبوغوتا، وداكار، وكابول، وإسلام آباد، وإسطنبول، ونيروبي، ولندن، ونيويورك، وواشنطن دي سي. كما أن لها موظفين يمثلونها في المواقع الآتية: أبوجا، والجزائر، وبانكوك، وبيروت، وكاراكاس، ومدينة غزة، ومدينة غواتيمالا، وهونغ كونغ، والقدس، وجوهانسبرغ، وجوبا، ومكسيكو سيتي، ونيودلهي، والرباط، وصنعاء، وتبليسي، وتورنتو، وطرابلس، وتونس، ويانغون.

تتلقي مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والصناديق والمترعين الأفراد. تقيم مجموعة الأزمات حالياً علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية الآتية: الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، الوكالة النمساوية للتنمية، وزارة الخارجية الدنماركية، وزارة الخارجية الهولندية، آلية الاتحاد الأوروبي للمساهمة في الاستقرار والسلام، وزارة الخارجية الفنلندية، وكالة التنمية الفرنسية، وزارة الدفاع الفرنسية، وزارة الخارجية الفرنسية، وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية، هيئة الشؤون العالمية الكندية، مؤسسة المساعدات الأيرلندية، إمارة ليختنشتاين، وزارة خارجية اللوكسمبورغ، ووزارة الخارجية والتجارة النيوزيلندية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، ووزارة الشؤون الخارجية السويدية، وزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة كارنيغي في نيويورك، ومؤسسة هنري لوس، وهيومانيتي يوناييتد، ومؤسسة جون دي وكاترين تي ماكارثر، ومؤسسة أوك، ومؤسسات جمعية أوبن سوسيتي، ومؤسسة بلوشيرز، ومؤسسة روبرت بوش ستيفتونغ، ومؤسسة ويلسبرينغ الخيرية.

تشرين الأول/أكتوبر 2017

## الملحق ج: تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 2014

### Special Reports

*Exploiting Disorder: al-Qaeda and the Islamic State*, Special Report N°1, 14 March 2016 (also available in Arabic and French).

*Seizing the Moment: From Early Warning to Early Action*, Special Report N°2, 22 June 2016.

*Counter-terrorism Pitfalls: What the U.S. Fight against ISIS and al-Qaeda Should Avoid*, Special Report N°3, 22 March 2017.

### Israel/Palestine

*The Next Round in Gaza*, Middle East Report N°149, 25 March 2014 (also available in Arabic).

*Gaza and Israel: New Obstacles, New Solutions*, Middle East Briefing N°39, 14 July 2014.

*Bringing Back the Palestinian Refugee Question*, Middle East Report N°156, 9 October 2014 (also available in Arabic).

*Toward a Lasting Ceasefire in Gaza*, Middle East Briefing N°42, 23 October 2014 (also available in Arabic).

*The Status of the Status Quo at Jerusalem's Holy Esplanade*, Middle East Report N°159, 30 June 2015 (also available in Arabic and Hebrew).

*No Exit? Gaza & Israel Between Wars*, Middle East Report N°162, 26 August 2015 (also available in Arabic).

*How to Preserve the Fragile Calm at Jerusalem's Holy Esplanade*, Middle East Briefing N°48, 7 April 2016 (also available in Arabic and Hebrew).

*Israel/Palestine: Parameters for a Two-State Settlement*, Middle East Report N°172, 28 November 2016 (also available in Arabic).

### Iraq/Syria/Lebanon

*Iraq: Falluja's Faustian Bargain*, Middle East Report N°150, 28 April 2014 (also available in Arabic).

*Flight of Icarus? The PYD's Precarious Rise in Syria*, Middle East Report N°151, 8 May 2014 (also available in Arabic).

*Lebanon's Hizbollah Turns Eastward to Syria*, Middle East Report N°153, 27 May 2014 (also available in Arabic).

*Iraq's Jihadi Jack-in-the-Box*, Middle East Briefing N°38, 20 June 2014.

*Rigged Cars and Barrel Bombs: Aleppo and the State of the Syrian War*, Middle East Report N°155, 9 September 2014 (also available in Arabic).

*Arming Iraq's Kurds: Fighting IS, Inviting Conflict*, Middle East Report N°158, 12 May 2015 (also available in Arabic).

*Lebanon's Self-Defeating Survival Strategies*, Middle East Report N°160, 20 July 2015 (also available in Arabic).

*New Approach in Southern Syria*, Middle East Report N°163, 2 September 2015 (also available in Arabic).

*Arsal in the Crosshairs: The Predicament of a Small Lebanese Border Town*, Middle East Briefing N°46, 23 February 2016 (also available in Arabic).

*Russia's Choice in Syria*, Middle East Briefing N°47, 29 March 2016 (also available in Arabic).

*Steps Toward Stabilising Syria's Northern Border*, Middle East Briefing N°49, 8 April 2016 (also available in Arabic).

*Fight or Flight: The Desperate Plight of Iraq's "Generation 2000"*, Middle East Report N°169, 8 August 2016 (also available in Arabic).

*Hizbollah's Syria Conundrum*, Middle East Report N°175, 14 March 2017 (also available in Arabic and Farsi).

*Fighting ISIS: The Road to and beyond Raqqa*, Middle East Briefing N°53, 28 April 2017 (also available in Arabic).

*The PKK's Fateful Choice in Northern Syria*, Middle East Report N°176, 4 May 2017 (also available in Arabic).

### North Africa

*The Tunisian Exception: Success and Limits of Consensus*, Middle East/North Africa Briefing N°37, 5 June 2014 (only available in French and Arabic).

*Tunisia's Borders (II): Terrorism and Regional Polarisation*, Middle East/North Africa Briefing N°41, 21 October 2014 (also available in French and Arabic).

*Tunisia's Elections: Old Wounds, New Fears*, Middle East and North Africa Briefing N°44 (only available in French).

*Libya: Getting Geneva Right*, Middle East/North Africa Report N°157, 26 February 2015. (also available in Arabic).

*Reform and Security Strategy in Tunisia*, Middle East/North Africa a Report N°161, 23 July 2015 (also available in French).

*Algeria and Its Neighbours*, Middle East/North Africa Report N°164, 12 October 2015 (also available in French and Arabic).

*The Prize: Fighting for Libya's Energy Wealth*, Middle East/North Africa Report N°165, 3 December 2015 (also available in Arabic).

*Tunisia: Transitional Justice and the Fight Against Corruption*, Middle East and North Africa Report N°168, 3 May 2016 (also available in Arabic and French).

*Jihadist Violence in Tunisia: The Urgent Need for a National Strategy*, Middle East and North Africa Briefing N°50, 22 June 2016 (also available in French and Arabic).

*The Libyan Political Agreement: Time for a Reset*, Middle East and North Africa Report N°170, 4 November 2016 (also available in Arabic).

*Algeria's South: Trouble's Bellwether*, Middle East and North Africa Report N°171, 21 November 2016 (also available in Arabic and French).

*Blocked Transition: Corruption and Regionalism in Tunisia*, Middle East and North Africa Report N°177, 10 May 2017 (only available in French and Arabic).

*How the Islamic State Rose, Fell and Could Rise Again in the Maghreb*, Middle East and North Africa Report N°178, 24 July 2017 (also available in Arabic).

*How Libya's Fezzan Became Europe's New Border*, Middle East and North Africa Report N°179, 31 July 2017 (also available in Arabic).

#### **Iran/Yemen/Gulf**

*Iran and the P5+1: Solving the Nuclear Rubik's Cube*, Middle East Report N°152, 9 May 2014 (also available in Farsi).

*The Huthis: From Saada to Sanaa*, Middle East Report N°154, 10 June 2014 (also available in Arabic).

*Iran and the P5+1: Getting to "Yes"*, Middle East Briefing N°40, 27 August 2014 (also available in Farsi).

*Iran Nuclear Talks: The Fog Recedes*, Middle East Briefing N°43, 10 December 2014 (also available in Farsi).

*Yemen at War*, Middle East Briefing N°45, 27 March 2015 (also available in Arabic).

*Iran After the Nuclear Deal*, Middle East Report N°166, 15 December 2015 (also available in Arabic).

*Yemen: Is Peace Possible?*, Middle East Report N°167, 9 February 2016 (also available in Arabic).

*Turkey and Iran: Bitter Friends, Bosom Rivals*, Middle East Briefing N°51, 13 December 2016 (also available in Farsi).

*Implementing the Iran Nuclear Deal: A Status Report*, Middle East Report N°173, 16 January 2017 (also available in Farsi).

*Yemen's al-Qaeda: Expanding the Base*, Middle East Report N°174, 2 February 2017 (also available in Arabic).

*Instruments of Pain (I): Conflict and Famine in Yemen*, Middle East Briefing N°52, 13 April 2017 (also available in Arabic).



International Crisis Group

**Headquarters**

Avenue Louise 149, 1050 Brussels, Belgium

Tel: +32 2 502 90 38. Fax: +32 2 502 50 38

[brussels@crisisgroup.org](mailto:brussels@crisisgroup.org)

**New York Office**

[newyork@crisisgroup.org](mailto:newyork@crisisgroup.org)

**Washington Office**

[washington@crisisgroup.org](mailto:washington@crisisgroup.org)

**London Office**

[london@crisisgroup.org](mailto:london@crisisgroup.org)

**Regional Offices and Field Representation**

Crisis Group also operates out of over 25 locations in Africa, Asia, Europe, the Middle East and Latin America.

See [www.crisisgroup](http://www.crisisgroup)

*PREVENTING WAR. SHAPING*